

الغرب يتراجع عن التعليم المختلط

تأليف:

بقرلي شو

ترجمة وتعليق:

د. وجيه حمد عبدالرحمن

ح) وجيه حمد عبدالرحمن، ١٤٢٧هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

شو، بفرلي

الغرب يتراجع عن التعليم المختلط. / بفرلي شو؛ وجيه حمد

عبدالرحمن. - الرياض، ١٤٢٧هـ

٥٠ ص؛ ٢١×١٤ سم

ردمك: ٧ - ٧٠٧ - ٥٢ - ٩٩٦٠

١ - التعليم المختلط

٢ - التعليم المختلط - أوروبا

أ. عبدالرحمن، وجيه حمد (مترجم) ب. العنوان

١٤٢٧ / ٢٤٣٥

ديوي ٣٧٦

رقم الإيداع: ١٤٢٧ / ٢٤٣٥

ردمك: ٧ - ٧٠٧ - ٥٢ - ٩٩٦٠

الطبعة الأولى الخاصة بمكتبة العبيكان

١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م

حقوق الطباعة محفوظة للناشر

الناشر

مكتبات وناشر
العبيكان
Obekon
Publishers & Booksellers

الرياض. العليا. تقاطع طريق الملك فهد مع العروبة

ص.ب: ٦٢٨٠٧ الرياض ١١٥٩٥

هاتف: ٤١٦٠٠١٨ - ٤٦٥٤٤٢٤، فاكس: ٤٦٥٠١٢٩

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو نقله في أي شكل أو واسطة، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك التصوير بالنسخ «فوتوكوبي»، أو التسجيل، أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من الناشر.



ترجمة هذا البحث محكمة للنشر في ملف العقيق الصادر
عن نادي المدينة المنورة الأدبي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿سُنْرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾

(فصلت: ٥٣)

يقول البرفسور الألماني يودفو ليفيلتز كبير علماء الجنس في جامعة برلين في إحدى دراساته الجنسية بأنه درس علوم الجنس وأدوار الجنس وأدوية الجنس فلم يجد علاجاً أنجح ولا أنجع من قول الكتاب الذي نزل على محمد ﷺ: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَىٰ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ (النور: ٣٠، ٣١).

صدق الله العظيم



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، المبعوث رحمة للعالمين، إنسهم وجنهم، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه واقتدى بسنته إلى يوم الدين، وبعد:

فقد خلق الله - سبحانه وتعالى - الإنسان ليكون خليفته في الأرض إلى حين، وقد خلقت الدنيا لتكون دار اختبار وابتلاء: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ (الملك: ٢). وغني عن القول إن الدنيا تعد مزرعة الآخرة، وما كان الله - سبحانه وتعالى - ليترك الإنسان يهيم في الضلال، بل بعث الأنبياء والمرسلين وأنزل الكتب السماوية لتنظيم حياة هذا المخلوق الذي أنزل من موطنه الأصلي ألا وهو الجنة، والهدف من إرسال الرسل والكتب السماوية هو هداية الإنسان إلى سبيل الرشاد، وليحظى بالسعادة في الدارين: ﴿قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبَعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (البقرة: ٣٨). كيف لا والغاية من إيجاد هذا الإنسان هي عبادة الله وحده لا شريك له: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ (الذاريات: ٥٦). وكما هو معروف فإن العبادة في الإسلام تشمل جوانب الحياة كافة، ويقع في إطارها كل قول أو فعل غير حرام. ولا يكاد يخلو موقف من مواقف الحياة إلا وورد فيه نص قرآني أو حديث نبوي شريف: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ

لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴿
 (المائدة: ٣). ويهدف مبدأ الحلال والحرام في الإسلام إلى
 المحافظة على الإنسان في معتقده وعقله وصحته ونفسه وماله
 وعرضه، ﴿وَيَحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتُ وَيُحْرَمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثُ﴾
 (الأعراف: ١٥٧).

ونظراً للمكانة المرموقة التي تحتلها المرأة في المجتمع،
 حيث هي الأم والأخت والزوجة وشرط المجتمع؛ فقد أولاهها
 الإسلام كل اهتمام، ففرض على كل الشبهات التي كانت تحوم
 حول وضع المرأة في المعتقدات الوثنية والدينية المحرفة. فقد
 كانت المرأة في أوروبا وفي العالم كله لا يحسب لها حساب.
 وكان العلماء والفلاسفة يتجادلون في أمرها، هل لها روح أم
 لا؟ وإذا ما كان لها روح فهل هي روح إنسانية أم حيوانية؟

أما وضعها عند العرب قبل بزوغ فجر الإسلام فقد كان
 مأساوياً، إذ شهدت جزيرة العرب جريمة وأد البنات، إضافة
 إلى اعتبارهن عاراً: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا
 وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ (النحل: ٥٨).

وقد عمل الإسلام على إمطة أنواع الأذى التي قد تلحق
 بها كافة، فأمرها الخالق - سبحانه وتعالى - بعدم التبرج
 والالتزام بالزي الشرعي: ﴿ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَنْ يُعْرَفَ فَلَا يُؤْذِنَ﴾
 (الأحزاب: ٥٩).

وأمر بعدم الاختلاط بالرجل الأجنبي غير المحرم، وبعدم الخضوع بالقوع: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ﴾ (الأحزاب: ٣٢). كما نهى الإسلام عن خروج المرأة من منزلها لتسير في الطريق وتتمر بالرجال وقد مست الطيب واعتبر ذلك زنا. وحرّم على المرأة أن تسافر لمدة يوم وليلة دون محرم يصونها ويبعد عنها إمكانية الأذى، وكذلك أمر الإسلام بغض البصر بالنسبة للجنسين: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ (٣٠) وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ﴾ (النور: ٣٠، ٣١).

وهكذا شكل الإسلام بهذه الأوامر والنواهي درعاً واقياً يحول دون وقوع الفاحشة ويحمي كلا الطرفين، ومن هنا لم يرد في القرآن الكريم نص بعدم فعل الفاحشة فحسب بل نزلت الآية الكريمة تقول: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّانَةَ﴾، أي لا تسلكوا الطرق المؤدية إلى تلك الفاحشة المدمرة للنفس والجسد والقلب والمجتمع، فكم من المآسي وقعت نتيجة الاعتداء على العرض، ومن هنا اعتبر الذود عن العرض شهادة إذا ما قتل صاحبه، يقول رسول الله ﷺ: «من مات دون أرضه فهو شهيد، ومن مات دون عرضه فهو شهيد، ومن مات دون ماله فهو شهيد»، والفطرة البشرية السليمة تسلم بضرورة فصل الرجال عن النساء؛ لا سيما في المؤسسات التعليمية من مدارس ومعاهد وجامعات، وقد جرى العرف في كثير من دول العالم

-بغض النظر عن معتقداتها الدينية- على فصل البنين والبنات في المدارس. وكان ذلك بدهياً في بريطانيا مثلاً، حتى الستينيات من هذا القرن، كما يقرر كاتب البحث الحالي بفري شو Beverley Shaw أحد التربويين المرموقين في بريطانيا، ويعد هذا البحث جديداً وطريفاً من نوعه، والذي حدا بالباحث لإجراء بحثه هو تكشف ما للنظام التعليمي المختلط من سلبيات وخروج عن الفطرة الإنسانية السليمة؛ لا سيما وأن عدد المدارس غير المختلطة أخذ في التقلص، وأن الدعوات ترتفع من أجل إيجاد تعليم مختلط إلزامي على مستوى عالمي مع كل ما تمثله تلك الدعوات من هدم للقيم والمبادئ وإهدار لكرامة هذا الإنسان الذي استخلفه الله -سبحانه وتعالى- في كوكبنا هذا ليعيش سعيداً في ظل وحي السماء، وإن لم يكن الباحث قد تطرق إلى الجوانب الخلقية المرعبة للموضوع التي تناولها أكثر من مصدر -كما سنعلم لاحقاً- فقد تناول السلبيات الآتية:

(١) يحابي واضعو المقررات الدراسية -ربما دون وعي- أحد الجنسين ولاسيما البنين.

(٢) هضم حقوق البنت في ممارسة الأنشطة الرياضية وغيرها لعدم توفر ملاعب مستقلة لكلا الجنسين وإهمال الفروقات الجنسية بين الجنسين.

(٣) عدم الأخذ بعين الاعتبار لدى وضع المقررات والنظام التعليمي الأهداف المستقبلية الحقيقية التي ينشدها كل من الجنسين.

(٤) إهدار وقت التلميذ في المدارس المختلطة، حيث يقضي المدرس وقتاً طويلاً في تهدئة التلاميذ المشاغبين، وذلك كله على حساب وقت التلميذة وتحصيلها العلمي.

(٥) التوزيع غير العادل للوظائف الإدارية والمسؤوليات، بحيث تكون المرأة هي الخاسر الوحيد في نهاية المطاف.

ويمثل هذا البحث صرخة في وجه التيار الهدام الذي يرمي لدفن الفضيلة بالقضاء على ما تبقى من مدارس غير مختلطة، كما أنه دعوة للعودة إلى الفطرة السليمة في نبذ الاختلاط في التعليم المدرسي، وهذا ما جعل وزير التعليم البريطاني كينيث بيكر يعلن أن بلاده بصدد إعادة النظر في التعليم المختلط بعد أن ثبت فشله، وقد نشرت جريدة (المسلمون) في عددها رقم (١١٨) بتاريخ ١١ رمضان ١٤٠٧هـ الموافق ٩ مايو ١٩٨٧م أيضاً أن أحد أعضاء لجنة التعليم بالبرلمان الألماني (البوندستاغ) طالب بضرورة الأخذ بنظام التعليم المنفصل، فقد تبين من خلال مجموعة من الدراسات والأبحاث الميدانية التي أجريت في كل من مدارس ألمانيا الغربية وبريطانيا انخفاض مستوى ذكاء الطلاب في المدارس المختلطة واستمرار تدهور هذا المستوى، وعلى العكس من ذلك،

تبين أن مدارس الجنس الواحد يرتفع الذكاء بين طلابها، وذكرت الدكتورة كارلس شوستر خبيرة التربية الألمانية أن توحد نوع الجنس في المدارس يؤدي إلى اشتعال روح المنافسة بين التلاميذ، أما الاختلاط فيلغي هذا الدافع.

أما الدراسة التي أجرتها النقابة القومية للمدرسين البريطانيين فأكدت أن التعليم المختلط أدى إلى انتشار ظاهرة التلميذات الحوامل سفاحاً وعمرهن أقل من ستة عشر عاماً، كما تبين ازدياد تناول حبوب منع الحمل في محاولة للحد من الظاهرة دون علاجها علاجاً جذرياً، كما أثبتت الدراسة تزايد معدل الجرائم الجنسية والاعتداء على الفتيات بنسب كبيرة، وأوضحت الدراسة أن هناك تلميذاً مصاباً بالأيدز في كل مدرسة، وأن السلوك العدواني يزداد لدى الفتيات اللاتي يدرسن في مدارس مختلطة.

أما الدراسة التي أجراها معهد أبحاث علم النفس الاجتماعي في بون فذكرت أن تلاميذ وتلميذات المدارس المختلطة لا يتمتعون بقدرات إبداعية، وهم دائماً محدودو المواهب قليلو الهوايات، وإنه على العكس من ذلك تبرز محاولات الإبداع واضحة بين تلاميذ مدارس الجنس الواحد، فنجد هوايات البنين واضحة في الرسم وكرة القدم وكذا هوايات البنات في المجال المخصص لهن.

أما نتائج البحث الميداني الذي أذاعته إحدى قنوات التلفاز

البريطاني فذكرت أن تلاميذ وتلميذات المدارس المختلطة يعجزون عن التعامل مع العالم الخارجي، وأنهم انطوائيون ينتابهم الخجل دوماً ولا يحسنون إقامة علاقات اجتماعية مع أقرانهم.

أبعد هذا يطلب منا في عالمنا الإسلامي أن نفتح الباب على مصراعيه أمام الاختلاط لمجرد السير على خطى متعثرة تسمى بالتقدمية والتطور؟ إن التقدم يتمثل في التشبث بما ورد في شريعتنا الغراء التي حفظت كيان هذا الإنسان.

إن شعوب العالم غير الإسلامية قد اتخذت من هذا الإنسان جسماً تجري عليه التجارب المنبثقة من قوانين وضعية، حتى إذا ما فشلت تلك التجارب شرع في تجارب أخرى جديدة يذهب ضحيتها ملايين البشر وينفق على ما تلحقه من أذى بهذا الإنسان الأموال الطائلة.

إننا في ظل ما تقدم، ندعو المجتمع الإنساني كافة إلى الاستفادة من نظام التعليم الإسلامي المطبق في المملكة العربية السعودية، سواء كان ذلك في مدارسها بمراحلها المختلفة، أم في الجامعات التي يحاضر فيها أعضاء هيئة التدريس من الرجال عبر التلفاز التعليمي، ويستطيعون توصيل المعلومات بكل دقة، حيث الأجهزة المتوفرة التي تفسح المجال للتخاطب بين المدارس وطالباته، لكن من وراء حجاب. وإذا ما شكك أحد في جدوى ذلك أو اعتقد بآثاره السلبية على التحصيل العلمي

فإن مترجم هذا البحث يقرر -في ظل تجربته التعليمية بفرعي الطلاب والطالبات لمدة عشرة أعوام- أن نسبة تحصيل الطالبات تفوق في أغلب الأحيان نسبة تحصيل الطلاب الذين يدرسون وجهاً لوجه.

والله -سبحانه وتعالى- نسأل أن يديم علينا نعمه التي لا تعد ولا تحصى، وأن يثبتنا على دينه الحنيف، ويهدي من أضل؛ لتتعم الإنسانية بالسعادة والطمأنينة في ظل شريعة السماء.
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المترجم

ص.ب: ٣٤٤ - المدينة المنورة

المملكة العربية السعودية

هاتف: ٨٢٢٩٥٧٤

✍ لعل من أكثر الاعتقادات التعليمية شيوعاً في وقتنا الحاضر عدم التمييز بين البنين والبنات في التدريس والمعاملة، وتجاهل الفروقات الجنسية بينهم، ولا يرى دعاة هذا الرأي تدريس البنين والبنات كمجموعتين منفصلتين في أي حال من الأحوال، ويعد هذا تطوراً ملحوظاً إذا ما قورن بالاعتقادات والممارسات التعليمية الماضية، فهل يوجد ما يبرر مثل هذا الاعتقاد؟

سأحاول هنا إثبات انعدام وجود هذا المبرر، وإن رفضي للاعتقاد بتثقيف البنات والبنين ومعاملتهم دوماً على قدم المساواة لا يدفعني إلى القول بأن يعامل الجنسان دوماً على نحو مغاير، الأمر الذي من شأنه استبدال معتقد بغيره؛ لأننا إذا لم نقبل المطالبة بعدم المساواة في معاملة الجنسين من ناحية الدراسة في جميع الأحوال فإن ذلك يحدو بنا للاعتقاد بأنهما لا ينبغي أن يعاملا معاملة متشابهة، وقد نتوصل إلى نتيجة أوسع تتسم بقدر أكبر من الاجتهاد، مفادها عدم المساواة دوماً بين البنين والبنات في التعليم والمعاملة، وهذا الافتراض يمنح المدرسين والآباء قدراً كبيراً من التمييز المسموح به بين الجنسين.

ولم يتردد المدرسون في الماضي في معاملة البنات معاملة مغايرة لمعاملة البنين، فقد كان من المسلّم به أن يدرس البنون والبنات بعض الموضوعات والمهارات المختلفة، وكان يعتقد

بالفصل بين الجنسين بحيث يلتحق كل منهما بمدارس منفصلة لاسيما في مرحلة المراهقة، كما يسود الاعتقاد بأن التعليم في مجمله مرحلة إعداد لمواجهة أعباء الحياة، وعليه فقد روعي لدى وضع المناهج الدراسية الوظائف المحتملة أن يشغلها خريجو المدارس بحيث تم الربط بينهما. إلا أن هذه ليست القصة بكاملها، فقد يلتحق الواحد بالمدرسة لمجرد الدراسة أحياناً، كذلك راعى القائمون على وضع المناهج احتياجات التلاميذ على نطاق واسع. ولتلبية بعض تلك الاحتياجات وضعت مقررات مثل: الرسم والموسيقى والأدب، كما وضع التعليم الديني لإشباع الاحتياجات الروحية، بيد أن التركيز انصب على مدى فائدة التعليم المدرسي، فقد أعرب تقرير هادو (Hadow) (١٩٢٦م) بعنوان «تعليم المراهقين» عن الأمل في أن يرتبط التعليم المدرسي بالاحتياجات الصناعية والتجارية والريفية القائمة ارتباطاً وثيقاً، وأن يُصمَّم النظام التعليمي بحيث يثير الرغبة لدى البنين والبنات الذين يفكرون في مستقبلهم والحصول على وظائف مناسبة لهم، والذين قد يتقد تفكيرهم عندما يلمسون العلاقة القائمة بين النظام التعليمي ومهامهم الحياتية المستقبلية (ص ٢٠٠).

تلك كانت الافتراضات السائدة في الماضي والتي كان يتبناها المدرسون والآباء والأبناء، ونوه هنا بمعدل التعليم العام في المنهج الدراسي الذي كان يتلقاه البنون والبنات بغض النظر

عن جنسهم. ومع ذلك لم يكن التعليم مختلطاً لا في الفصول الدراسية ولا في المدارس، وتظهر حدة الفروقات في التدريس وفي المنهج الدراسي بالنسبة للبنين والبنات فيما يسميه هادو (التعليم العملي) حيث يلاحظ أنه عندما لم يكن في الماضي تعصب لمساواة المرأة بالرجل في الأمور كافة كما هو واقع اليوم «فإن مقرري الصناعات الخشبية والمعدنية -كأساس- وضعت بصفة رئيسة للبنين، في حين أن التدبير المنزلي والحياكة كانا يعتبران أهم فروع التعليم العملي للبنات» (٢٣٢ - ١٩٢٧م)، ويصف هادو ذلك باعتباره (تميزاً طبيعياً) (ص٢٣٢). أما اليوم فإننا نميل إلى رفض ذلك الوصف ونعتقد أن هذه الفروقات تعزى إلى ثقافة الشعب لا إلى فطرته وإنها بذلك قابلة للتحويل، ويرى بعض المطالبين بمساواة الرجل بالمرأة في الميادين كافة أن مثل هذه الفروقات أو التقسيمات إنما تعكس تقسيم العمل وفقاً للجنس، وهو من مزايا نظامنا الاقتصادي السائد. وعليه فإن روزمري ديم (Rosemary Deem) ترى في كتابها المعنون (المرأة والتعليم) (١٩٧٨م) مثلاً، أن اللوم بعدم المساواة الحالية في التعليم بين البنين والبنات في بريطانيا لا يقع بالكامل على الهيئات التعليمية والتربويين ومخططي السياسة التعليمية، بل إن نظام الإنتاج الرأسمالي والأسرة ودور النساء في تقسيم العمل وفقاً للجنس تلعب أيضاً دوراً حاسماً في ذلك (ص١٢٧).

وينصب أكبر قدر من التركيز في رأي هادو حول التدبير المنزلي لإعداد المرأة لتكون ربة منزل مستقبلاً، إذ يعتقد هادو بأنه يجب وضع مقررات التدبير المنزلي بهدف إعداد البنات إعداداً جيداً قبل إنهاء التعليم المدرسي لتحمل واجباتهن المنزلية المتعددة والقيام بأعبائها بمهارة (٢٣٤ - ١٩٢٧)، ويضيف: إن مثل هذه المقررات سيكون لها جانب إيجابي أيضاً؛ ذلك أنه يجب التوضيح للتلميذات بأن صحة الأمة وسعادتها وازدهارها تتوقف جميعاً على العناية الكافية بالبيت وإدارته (هادو ٢٣٤ - ١٩٢٧).

وقد يسهل الاستخفاف بلغة تقارير مثل تقرير هادو وطريقة تفكيره، فقد كان قدر كبير من المنهج الدراسي مقرراً أن يدرس للمراهقين بغض النظر عن فروقاتهم الجنسية، وصحيح أن الحياكة والتدبير المنزلي يعدان مناسبين للبنات فقط.

ولم يتوقع هادو أن يكون هناك (أرباب بيوت) بدلاً من (ربات البيوت) أو وجود زوجين يتقاسمان الأعمال المنزلية أو يشتركان فيها، ومع ذلك فإنه يجدر التنبيه إلى توصية هادو بإيجاد بعض التداخل في مقررات البنين والبنات فيما يتعلق بالتعليم العملي، فهو يرى أن مقرري الصناعات الخشبية والمعدنية صمماً خصيصاً للبنين، لكن ورد في التقرير بأن من المهم أن يتعلم الجنسان -على حد سواء- القليل حول استخدام

تلك الأدوات والقيام ببعض التصليحات الخفيفة في المنزل، (ص ٢٣٢). كذلك بوسع البنات اللاتي يتوفر لديهن ذوق خاص ومقدرة للقيام بالأعمال الخشبية والمعدنية دراسة مقررات قصيرة في هذين الفرعين من الأعمال اليدوية؛ لأنهما يعودان بالفائدة (هادو ٢٣٢ - ١٩٣٧).

وعلى أية حال فإن الفصل بين الجنسين في المدارس وتقسيمهما إلى مجموعات تعتمد على الفروقات الجنسية يستند إلى المصلحة العامة، فالبنات كن يدرسن مقررات تهدف إلى إعدادهن للقيام بأعمال نسائية، وقد ورد هذا الرأي أيضاً في كتاب (الاقتراحات) الصادرة عن مجلس التعليم (١٩٣٧)، فقد وصف بلم (Pelham) ذلك الرأي في توطئة لذلك الكتاب بأنه (بيان بالمبادئ) التي يقوم عليها العمل المدرسي (ص ٣)، وأعرب مجلس التعليم عن أمله في أن يصبح الكتاب جزءاً أساسياً من شخصية كل مدرس يعمل في المدارس الابتدائية الحكومية (ص ٣)، فماذا يقول الكتاب ياترى حول تعليم البنين والبنات إذا ما أخذنا بعين الاعتبار فروقاتهم الجنسية؟ يشير الكتاب إلى حقيقة لا مرء فيها تفيد بأن الفروقات الجنسية بين البنين والبنات في المدارس الثانوية تتضح على نحو متزايد فيما يتعلق بالمظهر والسلوك (ص ١٢٨).

إلا أن الكتاب يذكر القارئ بأن البنين والبنات يشتركون في قدر كبير من المقدرة العقلية، وعليه فإنه لم يرد في الكتاب

ما يوحي بأن البنات يتمتعن بقدر أقل من الذكاء مقارنة بالبنين.

ومع ذلك فإن الكتاب يرى أن أفكار البنين والبنات في مرحلة المراهقة المبكرة تبدأ في التحول على نحو قوي نحو أدوارهم المستقبلية بصفتهن رجالاً ونساءً، وأنه من غير المناسب بناء تعليمهم على مجرد التشابه في المقدرة العقلية بينهم (ص ١٢٨)، إلا أن الكتاب لا يوضح الطريقة التي تؤثر بها هذه الفروقات الجنسية في المنهج المدرسي، ويشير إلى أنه لم يتم التوصل حتى الآن إلى نتيجة ثابتة حول هيئة أوجه التشابه بين الجنسين أو عدمها أو مداها. ويشير الكتاب أيضاً إلى وجود مجال لإجراء تجارب ذكية في هذا المجال (ص ١٢٩)، ويلاحظ في الكتاب أن تحمس البنين الطبيعي وحبهم للنشاط والحركة يجعل من المستحيل منح البنات فرصاً متساوية في المدارس الثانوية المختلطة سواء كان ذلك في داخل الفصل أو في القيادة الاجتماعية (١٢٩)، وقد يثور الجدل حول عبارة (طبيعي) هناك مرة أخرى، ولكن هل لنا أن ننكر وجود مشكلة جوهرية هنا بالنسبة لأولئك المؤمنين بالاختلاط الإلزامي؟.

وفي عام ١٩٥٩ كرر تقرير كراوثر (Crowther) (ص ١٥-١٨) الرأي العام الذي طرحه هادو، ويرى كراوثر أنه لا يوجد مجال للبنات المقدرات ذهنياً -ليدرسن في الساعات المدرسية على الأقل- المواد المتعلقة برغباتهن الخاصة بصفتهن نساء

(ص ٣٣ - ١٩٥٩)، أما فيما يتعلق بالبنات المتمتعات بقدر أقل من الذكاء فكانت مقترحاته مختلفة، فقد تكون لديه انطباع جيد حول معدل الزواج المبكر في صفوف تلك البنات حيث يتزوجن في سن التاسعة عشرة بصفة عامة.

وهكذا فبالرغم من أن الأهداف العامة للتعليم الثانوي لم يطرأ عليها تغير فإن رغبة البنت المراهقة العادية المباشرة في الملابس والمظهر الشخصي وفي قضايا العلاقات الإنسانية ينبغي أن تحظى بمكانة بارزة في تعليمها (كراوثر، ص ٣٤ - ١٩٥٩).

أما تقرير نيوسم (Newsom) المعنون (نصف مستقبلنا) (١٩٦٣) فقد خُصص للتلاميذ الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٣-١٦ عاماً ممن يتمتعون بمقدرة متوسطة وأقل من متوسطة، ولم يتطرق التقرير كثيراً -كغيره من التقارير السابقة- إلى الفصل بين الجنسين كقضية في حد ذاتها، وحتى في الستينيات من هذا القرن فإن التقرير يتحدث عن وجود فصول ومدارس غير مختلطة كأمر مسلم به (إذ جرى العرف على الفصل بين الجنسين)، وكما ورد في تقارير سابقة، فقد أقرَّ نيوسم بأن الزواج وعمل المنزل ينبغي أن يشكلا جانباً أساسياً من الحياة المستقبلية للتلميذات، ويلاحظ نيوسم «أن البنات يدركن أنهن سواء تزوجن في سن مبكرة أم لا، فإن من المحتمل أن يجدن أنفسهن وهن بينين بيتاً أو يدرنه»، (ص ١٣٥ - ١٩٦٣).

إلا أن هناك اقتراحاً بإمكانية تصميم بعض المقررات لمجموعات مختلطة من الجنسين أكثر مما هي عليه الآن، ويلاحظ التقرير أن الأعراف والأخلاق الاجتماعية قد تكون آخذة في التغير، «فالمشاركة في أعباء الزواج سواء في الأعمال المنزلية أم في تربية الأبناء أصبح مفهوماً مهماً من مفاهيم مجتمعنا (١٣٧)».

وقد أورد نيوسم بعض الملاحظات المثيرة للاهتمام حول تدريس العلوم، حيث يزعم التقرير بأن البنين والبنات ينظرون إلى مادة العلوم نظرة مختلفة كل حسب جنسه، فالولد عادة ما يكون متشوقاً وراغباً في دراسة مقرر علمي، في حين أن البنت قد تأتي لحضور حصة العلوم بقدر أقل من الشوق (نيوسم ١٤٢-١٩٦٣)، ويفترض التقرير في معرض تعليقه وتوصياته بشأن تدريس مادتي العلوم والرياضيات أن نظرة البنين والبنات تختلف بالنسبة لدراسة العلوم، وأن على المدرسين ونظام التدريس أن يأخذ هذه الحقيقة بعين الاعتبار لدى وضع المنهج الدراسي، كما يرى التقرير أن تدرس البنات العلوم إلا أنه لا ينبغي الاعتقاد بأن أسلوب التدريس المناسب للبنين ينبغي أن يناسب البنات بالضرورة.

وتفتقر هذه التقارير إلى مناقشة المحاسن العامة للفصل بين الجنسين، سواء في المدارس غير المختلطة أم في الفصول غير المختلطة في المدارس المختلطة.

والافتراض العام هو أن مثل هذه الترتيبات المدرسية تعد بمثابة حقائق غير متغيرة؛ أي ثابتة، ولعلها تمثل تمييزاً أو فصلاً طبيعياً.

ويتركز الاهتمام في هذه التقارير جميعاً على الفائدة العائدة من تدريس هذه الموضوعات في المدارس، ولعل من البدهي أن الزواج وإدارة المنزل يمثلان -على الأقل بالنسبة للبنات- اهتماماً مستقبلياً رئيساً، وعليه فإن وضع منهج دراسي متميز لكل من الجنسين له ما يبرره ويوصى به.

وهكذا فإن الحياكة والتدبير المنزلي يعتبران جزءاً ضرورياً في تعليم معظم البنات، إلا أن كراوثر (١٩٥٩) يعترف بأن هذا لا ينطبق على الطالبات اللاتي يتمتعن بمقدرة عقلية فائقة؛ لأن مطالب توفير الوقت والطاقة لدراساتهن الأكاديمية تعيق اهتمامهن بالإعداد للحياة المنزلية.

وقد رفض المدافعون عن المساواة بين الرجل والمرأة التفكير في مثل هذه التقارير رفضاً قاطعاً، فهم يرون أن التركيز المدرسي على إعداد المرأة للعمل لا يعد في صالح الجنس النسائي؛ وذلك أن إعداداً كهذا يحدد عمل البنت ضمن نطاق ضيق من الوظائف، بحيث ينحصر في العمل المنزلي وفي المستشفيات والمدارس والمكاتب، وهو ما يحد من عالم المرأة، وحتى في هذه الميادين تعد النساء خاضعات للرجال كأزواج وأطباء ومدراء ومؤسسات ومدارس.

كما أن مثل هذا الإعداد يساعد على الاحتفاظ بنظام اجتماعي جائز، وينظر المدافعون عن حقوق المرأة إلى المجتمع بوصفه جائزاً من حيث المبدأ.

فالرجال يسيطرون على النساء ويجبرونهن على القيام بدور التابع في المجتمع، وهو ما لا يمكن تبريره منطقياً.

وتكمن روح الهيمنة هذه في التشبُّث بالتقاليد وفي قصور المؤسسات والإكراه النفسي والجسدي على الطاعة.

ومع ذلك فإن هذه الآراء تمثل بعض المشكلات للمدافعين عن حقوق المرأة، ولنضع جانباً أولئك الذين لا يشاركون هذا الرأي أو يقبلون بهذه الآراء كأنصاف حقائق تحتاج إلى ما يثبتها، فهل يتعين على المدارس مثلاً أن تحاول إعداد التلاميذ للمجتمع في حالته الواقعية وليس بما ينبغي أن تكون حالته عليه؟ فإذا كانت الإجابة بالنفي فإن هذا يعني أن العديد من البنين قد يرون أن ما يتعلمونه في المدرسة ليس له علاقة بحياتهم المستقبلية في المجتمع بصورته الراهنة، وقد يصح هذا على الأخص بالنسبة للمراهقين أو التلاميذ الذين يتمتعون بقدر أقل من الذكاء. أما إذا كانت الإجابة بنعم فإنه إن صح أن الزواج والتدبير المنزلي للعديد من البنات يظنان يمثلان جانباً مهماً من جوانب حياتهن المستقبلية، فإن هذا الأمر لا يمكن إغفاله لدى وضع منهج دراسي ترى البنات أن له علاقة بحياتهن المستقبلية، ويجدر الاهتمام به، وهذه ما تشير

إليه سو شارب (Sue Sharpe) عضو لجنة تحرير المرأة في مقال لها بعنوان (كيف تصبح البنات نساء) (١٩٧٦)، حيث تعلق قائلة: «إن التناقض في محاولة جعل المدرسة تبدو أكثر ارتباطاً يكمن في أنها تدرس مقررات ترتبط بحياتهن على نحو أوضح، مثل: فن الطبخ والحياسة ورعاية الأطفال، وذلك وفقاً لما تدعو عدة تقارير رسمية منذ أن بدأ التعليم»، (ص ١٢٥-١٩٧٦).

وترى (سو شارب) أن الحل لهذا التناقض يكمن في ضرورة تغيير الحياة المستقبلية للبنات، ومن الضروري أن هذا يتضمن شن هجوم شامل على المؤسسات الاجتماعية لاسيما الأسرة، وهذا يعني أن الأمر لا يستدعي أقل من القيام بثورة اجتماعية أكثر جذرية من ثورة سياسية كالثورة الفرنسية أو الروسية البلشفية، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل ينبغي أن تقف المدارس في طليعة المطالبين بمثل هذا التغيير الاجتماعي المقترح؟ الكثيرون قد ينكرون ذلك ويطالبون بتغيير المجتمع والمدارس على حد سواء، وتتسم مهمة المدرسين بقدر كبير من الصعوبة لدى إعداد الأطفال لخدمة مجتمعاتهم. كما أن هناك افتراضاً بتوفر تأييد واسع لإحداث مثل هذه الثورة إذا ما اتضحت سماتها، وهذا الأمر قد يعثره الشك.

ففي السبعينيات من هذا القرن طرأت تغييرات كبيرة على النظام المدرسي في كل من إنجلترا وويلز، وقد نجم عن هذه التغييرات تقليص عدد المدارس الثانوية الحديثة غير المختلطة

والمدارس المتوسطة، فقد تم إلغاء تلك المدارس وأنشئ بدلاً منها مدارس مختلطة شاملة، ومما دعم عملية إعادة التنظيم الشاملة تلك الدعوة لمبدأ الاختيار، فمن وجهة نظر المؤيدين للتعليم الشامل يلقي الاختيار على أساس الجنس معارضة مماثلة لتلك التي يلقاها الاختيار على أساس المقدرة أو العرف أو الدين، وقد ذهب بي. إي. دونت (P.E.Daunt)، الذي كان قد شغل منصب مدير لإحدى المدارس الشاملة ثم أصبح عضواً في مديرية التعليم التابعة لهيئة الجماعة الأوروبية في كتابه (القيم الشاملة) (١٩٧٥) ذهب إلى حد القول: «إن كل من يشعر بالقناعة بأن التعليم غير المختلط يعد حرماناً أساسياً فإنه ينكر على الآباء حقهم في تطبيقه على أبنائهم» (ص ٧١).

لكن ما هو هذا الحق الذي يحرم منه الآباء في رأي دونت؟ لعله كان يشير إلى المادة ٢٥ (٢) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) الذي وقعت عليه بريطانيا حيث تنص تلك المادة: «إن من حق الآباء اختيار طبيعة التعليم المناسب لأبنائهم، وبطبيعة الحال فإن طبيعة مواد حقوق الإنسان المعبر عنها في المادة ٢٥ (٢) قد يتعارض مع الحقوق المعلنة في أزمنا وأماكن أخرى. ففي عام ١٩٥٩م تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة (التي تعد بريطانيا عضواً فيها)، إعلان حقوق الطفل الذي يتضمن قائمة كاملة بحقوق الأطفال، وقد حددت المادة الأولى من ذلك الإعلان: «أن جميع الأطفال دونما استثناء

يتمتعون بتلك الحقوق دونما تمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الآراء السياسية أو الجنسية أو الوضع الاجتماعي أو الممتلكات أو المولد أو أية أوضاع أخرى تتعلق بالطفل أو أسرته، ومما لاشك فيه أن عبارة (تمييز) هنا تتطوي على معنى سلبي. ومع ذلك فإن عبارات كهذه قد ترسم في الذهن مفهوماً خاطئاً بأن أنواع التمييز كافة أو التفريق تعد خطأً ومناقضة لحقوق الإنسان وكرامته، وذلك أن من أقوى الاعتقادات الخلقية عندنا أن يكون للأباء الحق في تربية أبنائهم بموجب اعتقاداتهم بغض النظر عن طبيعة تلك الاعتقادات، إلا أن مثل هذا الحق لا يمكن أن يكون مطلقاً.

بموجب نظام المدارس الشاملة ينبغي أن تعد الفصول بحيث تضم مجموعات مختلطة حيثما وأينما أمكن ذلك، ويمثل هذا الاعتقاد النظرية السائدة بغض النظر عن نتائجها، ولعل هذا الاعتقاد قد جعل من اختيار الفصول الدراسية على أساس الجنس عملية في منتهى الصعوبة، والاعتقاد السائد بمبدأ الشمولية في التعليم يضع أولئك الراغبين في افتتاح فصول دراسية غير مختلطة لأسباب معينة في أوقات معينة في موقف الدفاع.

ولعل بند التمييز الجنسي الذي وضع عام ١٩٧٥م قد حدّ بقدر أكبر من عدد الفصول غير المختلطة وذلك في المدارس المختلطة على الأقل؛ لأن ذلك البند لا ينطبق على المدارس

والكليات غير المختلطة، وقد جعل ذلك القانون من تلك المدارس تبدو وقد عفا عليها الدهر، كما صُورت كمن يسير في اتجاه معاكس لحركة التاريخ، صحيح أن التشريع ينجم عنه -مهما أحسنت صياغته- ليس فقط نتائج غير التي وضع من أجلها، بل نتائج معاكسة في نتائجها لما كان يؤمل من ورائه، فهل يعد قانون التمييز الجنسي لعام ١٩٧٥م استثناءً واضحاً لهذا التعميم؟.

لقد كان الهدف الرئيس من سن قانون التمييز الجنسي الحد من (أو إلغاء) التمييز ضد المرأة لدى انضمامها للعمل في الصناعة والتجارة وغيرها من المهن، إلا أن القانون تناول التمييز بين الجنسين في المدارس والكليات، حيث أخذ بعين الاعتبار نشاط الجنسين وارتباطه بعالم العمل والفرص المتاحة له، وبإيجاز: فإن القانون جعل استبعاد التلاميذ من مقررات الدراسة (أو غيرها من الخدمات التي تقدمها المدرسة)، على أساس الجنس فقط عملاً غير مشروع، وفي تفسير خاطئ للقانون تشير نشرة هيئة المساواة في فرص العمل بعنوان (هل توفرون فرصاً متساوية في التعليم) (دون تاريخ)، قائلة: يجب توفير الفرص أمام التلاميذ لدراسة أية مقررات بغض النظر عن الجنس، وإذا ما زاد عدد التلاميذ المتقدمين لدراسة مقرر ما عن العدد المحدد فإنه يجب توزيع المقاعد دون النظر إلى الجنس، ومن المهم التأكيد بأن هذا القانون لا يجعل من

الفصول غير المختلطة فصولاً غير قانونية، فيمكننا مثلاً تنظيم حصص الكيمياء لكل من الجنسين على انفراد طالما أعطي الطرفان فرصاً متساوية، لكن هل هذا التساوي بين الجنسين مجرد من فروقات المقدرة والرغبة والعمر؟ وحتى عندما تسمح الظروف بتدريس مقرر في مدرسة مختلطة أكثر من مرة في الفصل الدراسي نفسه فإن من الصعوبة بمكان تحقيق مساواة حقيقية في هذا المجال، وقد يكون ازدواج بعض المقررات مستحيلاً بسبب العدد المحدد لأعضاء هيئة التدريس والفصول الدراسية، والنتيجة التي يمكن استنباطها تتلخص بأنه قد نتج عن هذا القانون تقليص عدد الفصول غير المختلطة في المدارس المختلطة بصورة غير متعمدة -مهما تكن شرعية- مثل تلك الفصول في بعض الظروف.

والذي يستثنى من هذه القاعدة -كما هو الحال دوماً- الرياضة والألعاب حيث يسود التمييز والتفريق هنا ويحظى بقبول على نطاق واسع دونما تدمير؛ وذلك ما يحدث في لعبة كرة القدم المخصصة للبنين والهوكي المخصصة للبنات، فلماذا نتقبل في مجتمعنا مبدأ معايير الاختيار والتدريب والفصل تقبلاً تاماً في المجال الرياضي ونرفضه في المجال الأكاديمي؟

إن هيئة الفرص المتساوية (EOC) لا تتمتع بسلطات مباشرة للمحاكمة بموجب قانون ١٩٧٥م، فهي هيئة وظيفتها العمل من أجل إزالة التمييز وتدعيم المساواة في الفرص بين

الرجال والنساء بشكل عام (انظر: كريتون Creighton ص ٢٢٦-١٩٧٩)، ومن الصعب تقدير مدى النفوذ الذي تمارسه هذه الهيئة الذي قد لا يكون قوياً، ومع ذلك فإن النشرة الخاصة بمنح فرص متساوية للجنسين قد عممت. وتوصف تلك النشرة بأنها دليل لممارسة جيدة في توفير فرص متساوية في التعليم، وتوصي بضرورة تشرب الروح الكامنة وراء القانون من قبل جميع المعنيين حتى لا تتجاهل الآثار الإيجابية الخاصة بالتغييرات في عمليات القبول والاقتراح والكتب الخاصة بالوظائف نتيجة للمواقف التمييزية الجنسية في الفصول أو قاعات المحاضرات أو المقابلات (٢).

ومن أهم التوصيات الواردة في تلك النشرة: «ألا يشجع المدرسون ترديد اسطوانة الجنس، أي الرأي القائل بوجود مجموعة من النشاطات والمهن تناسب البنين وأخرى تناسب البنات. ويبرز هذا الاتجاه أولاً على أساس أن ترديد مثل هذه الاسطوانات يتناقض ومساواة الفرص أمام النساء، وإن مثل هذه الاسطوانات لا تعكس الواقع حقيقة، فجميع الأطباء ليسوا من الرجال، كما أن الممرضات لسن جميعاً من النساء، إلا أن تكرار اسطوانة الجنس قد تدعم وجهة النظر هذه لدى الشباب والشابات.

لكن لنضع أنفسنا في موقف مدرس الأطفال الذي يحاول جاهداً اتباع الخطوط العريضة التي وضعتها النشرة آنفة

الذكر، فقد تطورت لدى الأطفال في الفصول الدراسية سلوكيات اكتسبت جزئياً من قبل الوالدين والتربية المنزلية، فإلى أي حد يمكن أو يتعين أن تحاول مدرسة الفصل إصلاح أو إعادة صياغة مثل تلك الأنماط السلوكية (الأخلاقيات) للأطفال؟.

تشير النشرة مثلاً إلى أن تجنب نشاطات الصناعات الخشبية والنشاطات العلمية والهندسية من قبل بعض البنات قد ينبع من الافتقار إلى تشجيع وممارسة سابقين (ص ٦) وترى النشرة أنه قد يكون من الضروري تنظيم اليوم بطريقة يتعذر معها تجنب مثل هذه النشاطات (ص ٦). فمنذ عقود ومدرسو الأطفال يدرّبون على مراعاة رغبات الأطفال، وقد شجّب التربويون المؤمنون بمركزية الطفل استخدام المدرسة وسيلة لقبولبة الأطفال طبقاً لقوالب يرغبها أولياء الأمور، ولا يشترك جميع المدرسين في وجهة النظر هذه، وإذا ما كان هناك ثمة عيوب في هذا الرأي فإن اللوم يقع على القيمة التعليمية للإرشادات الواردة في النشرة المذكورة، وتطالب النشرة المدرسين بالتشكيك في أية ممارسة يعامل فيها الأولاد كأولاد والبنات كبنات، فهل يصطف الأولاد والبنات في طوابير منفصلة للتجول في المدرسة؟ هل يجتمع الجنسان في الفصل الدراسي؟ هل يستخدم الجنسان ملاعب مستقبلية؟ هذه ثلاثة أسئلة فقط ضمن قائمة طويلة من الأسئلة التي تطرحها النشرة حول ممارسات الجنسين داخل المدرسة وحولها.

ولاشك أن النشرة في حد ذاتها تثير عدداً من القضايا المهمة، فهل يمكن لولي الأمر أو للمدرس تجاهل جنس الطفل في أثناء تربيته؟

قد تتفاوت استجابة البنات بالنسبة للنشاطات التقليدية التي يملها جنس الطفل، ويبدو أن هذا لا يمثل أهمية في رأي واضعي تلك النشرة، فالجميع يجب أن يسيروا في مسار واحد نحو هدف جعل الاختلاط إلزامياً، ومع ذلك فهل يساعد على توفير مساواة في الفرص؟ لا شك أن هذه القضية مطروحة على بساط البحث أمام هيئة مساواة الفرص بين الجنسين.

يساور مارغرت سذرلاند (Margaret Sutherland) أستاذة التربية بجامعة ليدز بعض الشكوك حول ما إذا كان الاختلاط يزيد بالضرورة من عدد الفرص أمام البنات، حيث عبرت عن تلك المخاوف في كتابها (التحيز الجنسي في التعليم) (١٩٨١م)، ففي إشارة إلى تقلص عدد المدارس الخاصة بالبنات تقول المؤلفة: «إذا ما تم استبدال المدارس التي خصصت تعليماً أعلى من المتوسط للبنات بمدارس أخرى قد تقلل من طموحاتهن وتجعلهن ينحزن نحو اختيارات نسائية تقليدية للموضوعات، فإن هذه النتيجة تكون غير مرتجاة من وراء سن قانون يهدف إلى مساواة الفرص بين الجنسين (ص٢٠٧)، فمن السمات المميزة للمدارس الشاملة (في أوائل

الثمانينيات على الأقل) خطط الاختيار الصعبة التي وضعت لإشباع رغبات منهجية لأطفال يتمتعون بنطاق أوسع من القدرات والرغبات، وهو ما يميز الدراسين في العديد من المدارس الشاملة، فإذا ما أتيح للبنات نطاق واسع من الخيارات فإنهن سيخترن إذا ما اتبعن رغباتهن، موضوعات أدبية بدلاً من العملية، كما أنهن سيخترن مادة الأحياء من بين الموضوعات العلمية بدلاً من الفيزياء؛ وسيواصلن تقييمهن للموضوعات من خلال فائدتها في إعدادهن للزواج والتدبير المنزلي ونطاق ضيق من المهن.

إن الاختلاط في مدرسة شاملة تتبع نظام خيارات معقداً قد يشجع اختيار الموضوعات وفقاً لجنس التلميذ، حيث كتبت مارغرت سذرلاندر: إن المشكلة المتعلقة بالخيارات أنها تسمح للتلاميذ باختيار موضوعات لا تستند بالضرورة إلى رغباتهم وميولهم الحقيقية، فغالباً ما يتأثر ذلك الاختيار بعوامل اجتماعية لاسيما بشعارات تشجع تقسيم الموضوعات بين الجنسين وفقاً لجنس كل منهم (ص ٢٠٤)، ومع ذلك تشير الأستاذة سذرلاندر بأنه لا يمكننا إكراه البنين والبنات على اختيار الموضوعات كافة على نحو متساوٍ (ص ٢٠٧).

تناقش الأستاذة سذرلاندر تدريس الأدب الإنجليزي مشيرة بصدق بأن ميول القراءة في معدلها تختلف في سن المراهقة طبقاً للجنس (والمقدرة)، وعليه فإنه يتوجب على واضعي المنهج

محاولة مراعاة ميول التلاميذ جميعاً لدى اختيار الكتب المقررة (ص ١٣٣)، لكن هل يمكن تحقيق ذلك دوماً في الفصول المختلطة عند تدريس الأدب الإنجليزي، لاسيما بالنسبة للمراهقين الذين يحملون أفكاراً راسخة حول طبيعة ما يرغبون قراءته؟ وتنتقد سذرلاند اختيار الكتب التي تدرس في مثل تلك الفصول الدراسية، فقد تروق هذه الكتب في معظم الأحيان البنين دون أن تناسب البنات (ص ١٣٣ - ١٩٨١م)، وبالرغم من أن الأستاذة سذرلاند تتردد في المطالبة بفصل البنين عن البنات إلا أنها تعتقد أنه إذا ما كان لدى البنين أو البنات مقدرة أقوى في المراحل الأولى من الدراسة في موضوعات معينة أو رغبة أكبر في دراستها، فقد يكون من الممكن القول بأنه يتعين تدريسهم على نحو مغاير في جزء من المقرر على الأقل (ص ١٢٦).

لقد لفتت كارول بزول (Carol Buswell) (١٩٨١م) في بحث لها صدر حديثاً الأنظار إلى بعض سمات التدريس الفصلي للبنين والبنات، وشاهدت التدريس في بعض الفصول بمدرسة شاملة تقع شمالي البلاد، حيث لاحظت أن مستوى البنات في المستوى الثانوي الأول (O'level) يقل بكثير عن مستوى البنين، إلا أن مستواهن يتحسن في السنة الثانية ويصلن في أغلب الأحيان إلى مستوى البنين، وتشير بزول إلى أن المدرسين يعززون هذا الفارق بين هاتين المرحلتين إلى السمات الاجتماعية التي

يتميز بها الإقليم الشمالي والطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها التلاميذ، وعلى النقيض من ذلك ترى بزول أن جزءاً من التفسير يعزى إلى المدرسة نفسها من حيث الطريقة التي تعامل بها التلميذات في الفصول الدراسية.

وتلاحظ بزول أن الروتين المدرسي يؤكد -دونما وعي- الفروقات الجنسية؛ حيث ترى أن من أهم ما يلحق التلاميذ هو الجنس الذي ينتمون إليه؛ وذلك في المقام الأول والأخير، ولعلنا نتساءل هنا: إذا ما صح ذلك فهل يكون نتيجة للاختلاط (في سن المراهقة على الأقل)؟، وهل الأسئلة المتعلقة بالهوية الجنسية تستحوذ على القدر نفسه من الأهمية في المدارس غير المختلطة؟.

لدى مشاهدتها لأربع حصص على الأقل لاحظت بزول أن سلوك التلاميذ المشاغب قد تطلب قدراً كبيراً من الاهتمام لدرجة أدت إلى إهمال التلميذات، كما لاحظت أن هذه الحصص الأربع كانت لمواد مختلفة في فصول دراسية مختلفة، وهو ما يعني أن عدداً كبيراً من الطالبات قد حرمن من الاهتمام الكافي من مدرسيهن لعدة ساعات في الأسبوع (ص ١٩٦ - ١٩٨١)، ثم تعلق بزول على المنهج الدراسي وتنظيمه، وتتناول بشكل خاص المنهج المقرر في مجال ما يسمى بالدراسات الإنسانية، وترى أن ذلك المنهج غير متوازن، حيث يركز في رأيها تركيزاً كبيراً على إنجازات الذكور من الطلاب

ونشاطاتهم، ومن خلال تفحصها للهيكل الإداري المدرسي تلفت الأنظار إلى أن الرجال يشغلون عدداً أكبر من المناصب، ولا يوحي هذا بوجود مؤامرة، إلا أن الباحثة ترى أن المؤسسات التي يسيطر عليها الرجال تميل إلى تشكيل شبكات تدور حول نشاطات رجالية في غالبها، مما يؤثر على المدرسات والتلميذات في المدارس على حد سواء (ص ١٩٩).

لقد كانت هذه الدراسة حول مدرسة واحدة، وعليه فإن من الصعب معرفة مدى إمكانية التعميم في هذا المجال، وقد حصلت الباحثة على إذن رسمي لملاحظة ما يجري في تلك المدرسة من نشاطات، ويمكننا القول إن النتائج التي توصل إليها البحث تتسم بقدر معين من العمومية.

فماذا ينتج عن ذلك إذاً؟

بوسعنا الوصول إلى تفسير واحد على الأقل يتلخص في أن هذه النتائج تلقي ضوءاً يشوبه الشك حول مزايا التعليم المختلط ومزايا الفصول المختلطة، وترى بزول أن البنين والبنات يتطورون بمعدلات متفاوتة في سن المراهقة تعتمد بدرجة كبيرة على الجنس، ولا يمكن الجزم بما إذا كان ذلك يعود إلى أسباب بيولوجية وثقافية أم إلى مزيج مركب من العاملين المذكورين، إلا أن أسبابها ليست مهمة بالنسبة للمدرسين، فإذا ما كان البنون يتسمون في مرحلة ما في سن المراهقة بالصخب ولديهم مقدار أقل من الجدية في تحمل

أعباء العمل المدرسي من ذلك الذي تتسم به البنات في السن نفسه فإن هذه تعد حقيقة مهمة للغاية لمن يدرسونهم، وهو ما ينتج عنه -كما تشير بزول- إهمال البنات نسبياً، فقد يتم تجاهلهن أو السماح لهن بالقراءة الصامتة أو تدوين الملاحظات.. إلخ، في الوقت الذي يستأثر فيه البنون بالاهتمام.

وفي ظل ما تقدم ترى باربرا كاول (Barbara Cowell) أن كل هذا يشير إلى أن البنين والبنات يحتاجون، نظراً للاختلاف في تطورهم الجسمي والذهني، إلى معاملة مختلفة إذا لم تكن بالضرورة في مدارس مختلفة؛ ففي فصول دراسية مستقلة على الأقل. ولعل قانون التمييز الجنسي (١٩٧٥) ينفذ حرفياً دون أن تنفذ روح القانون، فالبنات قد يتمتعن بالسماح لهن بحضور الحصص كافة وبمشاركتهن في تلك الحصص مع أن المدرسين يجدون أن البنين كمجموعة يتطلبون قدراً أكبر من الاهتمام حتى وإن لم يكن سوى من أجل المحافظة على النظام والهدوء في الفصل.

ومهما يكن من أمر فقد افترض أن العديد من المدرسين يتمتعون بنظرة تمييزية وفقاً للجنس لدى معاملة تلاميذهم، و(الجنسية) تعبير ازدراء للممارسات التي يتم بموجبها محاباة شخص دون آخر على أساس الجنس فقط، وتلفت سيرا دلامونت (Sara Delmont) في كتابها (أدوار الجنس والمدرسة)

(١٩٨٠) الأنظار إلى الأزمة التي يواجهها المدرسون لدى محاولتهم جعل حصصهم تبدو وثيقة الصلة بما يعتقد المدرسون أنه يهم البنات. ولعل من الملفت للنظر أنه في الوقت الذي يعد فيه تجاهل الهويات العرقية والدينية للتلاميذ أو التقليل من شأنها ضاراً (على الأقل) يطالب بتجاهل الهوية الجنسية (جنس التلميذ) أو التقليل من شأنها؛ وذلك لمسايرة رأي في مجتمع لا يكون مقبولاً على نطاق واسع إلى الآن، وفي الواقع فإن إيلين بايرون (Elyn Byron) وهي عالمة مشهورة في مجال التعليم لم تتكر في كتابها (النساء والتعليم) (١٩٧٨) الفروقات الجنسية كافة بين الطرفين، حيث إنها واضحة في الوقت الراهن، وأكدت بايرون أنها لا تتمنى أن ترى عالماً لا يفرق فيه بين الجنسين وتقام فيه علاقات بينهما لا معنى لها، (ص١٠٢).

فهل يتوجب على المدرسين أن يتفادوا استخدام التعميمات حول سلوك البنين والبنات واعتقاداتهم التي ينظر إليها من خلال جنس كل من الجانبين؟ فالمدرسون يدرسون مجموعات من الأطفال، ولا يعلمون بصفاتهم مدرسين خاصين لطفل واحد، ويعد إطلاق بعض التعميمات والتنبؤ بسلوك الأطفال أساسياً لتنظيم المدرسة والتدريس فيها، فإذا ما قام البنون بشكل عام بألعاب صاخبة تتطلب قدراً كبيراً من الطاقة في الملعب في أثناء الفرصة المدرسية (بين الحصص) ولم تجد

البنات عمل ذلك فإن هذه التعليمات تعطينا برهاناً قاطعاً يستفاد منه ضرورة إيجاد ملعبين منفصلين لكل من الطرفين .

إن الذين يديرون المدارس الشاملة المختلطة على وجه العموم والذين يتحكمون في مصيرها هم الرجال، وهذه حقيقة أشار إليها عدد من الكتاب حول تعليم البنات، وكما أشرنا سابقاً فإن بزول تعتبر المدارس إحدى المؤسسات التي يهيمن عليها الرجال في مجتمعنا، أما باربرا كاول (١٩٨١) فتقول في معرض تعليقها حول التنظيم الهرمي في المدارس بأن النساء قلما يصلن إلى مراتب عليا في المدارس المختلطة (ص١٧٠). وترى كاول أن هذه السمة المميزة تمثل في الواقع جزءاً من منهجنا الخفي، ومعنى ذلك أن من النادر أن تشغل المرأة مراكز المسؤولية والسلطة، فالرجال يعملون مدراء للمدارس ورؤساء أقسام، كما يشغلون مناصب عليا، أما النساء فيعملن مدرسات فصول وأمينات سر، لكن قلما يشغلن مناصب أرفع في المدرسة، أما النساء اللاتي يشغلن مناصب رفيعة في المدارس (كما هو الحال في المجتمع بوجه عام)، فيعتبرن من البارزات علمياً وشخصية، وهؤلاء النسوة يصبحن رموزاً، ولا يمثل ذلك مساواة في الفرص الجنسية؛ بل يمثل العكس تماماً، ومن هنا فإنه من غير المدهش إذا كان ذلك يوحى لمعظم النساء بأن الاستعداد لشغل تلك المناصب العليا لا طائل من ورائه.

لكن هل ساعد التعليم المختلط في توفير فرص متساوية؟

إن وجود مدارس غير مختلطة يوفر ميزتين إيجابيتين لصالح المساواة الجنسية:

أولاهما: أن تلك المدارس توفر فرصاً حقيقية أمام النساء لممارسة دور المسؤولية وشغل المناصب الرفيعة، بحيث لا تقتصر تلك المناصب على نمط معين من النساء قليل العدد.

وثانيهما: أنه بوسع البنات أن يرين بأعينهن النساء وهن يمارسن دور السلطة (القيادة) في مثل تلك المدارس.

وإذا ما كانت المساواة الجنسية بين الطرفين تتطلب منهما أن يتمتعوا بفرص متساوية لممارسة دور المسؤولية والقيادة، بغض النظر عن الجنس، فإن إلغاء العديد من المدارس غير المختلطة قد حد من تلك الفرص بالنسبة للمرأة.

وقد يتصور بعض الناس وجود مثل تلك الفرص في المدارس المختلطة، وأن المرأة تحرم شغل تلك الوظائف نتيجة للتحيز الأعمى وعدم المنطقية لدى الرجال المسؤولين عن التعيينات، ومن الصعب إنكار تلك الحقيقة، فغياب المرأة عن المناصب الرفيعة في المدارس قد يمثل بعينه دليلاً على التمييز ضد المرأة، غير أن المسألة ليست بتلك السهولة، ذلك أن دلامونت ترى -استناداً إلى بعض الأبحاث- أن النساء لا يتمتعن بدرجة الطموح نفسها التي يتمتع بها الرجال لشغل الوظائف الرفيعة، وتعلق قائلة: «يبدو أن النساء إما أن يكن

قانعات بوضعهن كمدرسات أو أنهن يعتقدن أن فرص الترقية بالنسبة لهن ضئيلة، وما دام الأمر كذلك فإنه لا جدوى من التقدم للترقية (ص ٨٧/١٩٨٠). ومما لاشك فيه أن هذه الحالة السيئة تعود إلى مزيج من الأسباب، إلا أنها تؤيد الافتراض بأن غياب النساء عن المناصب العليا يعد نتيجة للتمييز الجنسي الأعمى.

ومهما يكن من أمر فإن إيلين بايرن تزعم من خلال تجربتها الطويلة في سلك التعليم كمديرة وموظفة تعليم في هيئة الفرص المتساوية: «أنه لا شك في وجود ممارسات تمييزية في سياسة التوظيف والترقية في مجال الخدمات التعليمية» (بايرن ٢٢٦/١٩٧٨)، وإذا ما كان الأمر كذلك فإن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل ساعد الاتجاه نحو الاختلاط في إزالة الفوارق الجنسية أم عمل على الحد منها؟ وما أثر قانون التمييز الجنسي لعام ١٩٧٥م؟.

لعل التعليم المختلط وقانون التمييز الجنسي قد قيّدا معاً الفرص أمام المرأة لشغل مناصب رفيعة في المدارس، وتعد عملية الاحتفاظ ببعض المناصب للنساء في المدارس المختلطة فقط غير قانونية، فتعين نائبة للمدير في مدرسة شاملة قد انتهت الآن بعدما تعرض ذلك للانتقاد، كما أن التخلي عن هذا المبدأ دعم من الاتجاه العام لسيطرة الرجال على المدارس المختلطة سيطرة تامة.

ويحظر قانون التمييز العنصري التمييز في الوظائف بحيث لا ينبغي معاملة المرأة بدرجة أقل من معاملة الرجل لا لشيء إلا لكونها امرأة، وهكذا فإن التمييز السلبي على أساس الجنس لا يعد قانونياً، والأمر غير الواضح تماماً أن القانون يستبعد أيضاً محاباة المرأة على الرجل، حيث إن المحاكم قد اعتبرت أن القانون ينطبق على الجنسين دون تمييز، وعليه فإنه لو حاولت لجنة تعيينات تعيين امرأة لكونها امرأة (ولرعاية مصالح النساء أو التلميذات)، فإن ذلك يعد غير قانوني، وبهذا لو طبق القانون على يد رجل دقيق متحيز للرجال، فقد يصبح قانون التمييز العنصري وسيلة أخرى من وسائل الحد من وصول المرأة إلى مناصب رفيعة في المدارس وغيرها من المناصب بطبيعة الحال.

ولم يسن في بريطانيا قانون بإلزامية التعليم المختلط إلى الآن، إلا أن عدد المدارس والكليات غير المختلطة قد انخفض في السنوات القليلة الماضية، ويعود ذلك جزئياً إلى السيطرة المحكمة لفكرة المساواة بين الجنسين على عقول أبناء الشعب القاضية بمساواة البنين والبنات في مجال التعليم والمعاملة بغض النظر عن الجنس، فبموجب قانون التمييز الجنسي الصادر عام ١٩٧٥م أصبح من الصعب أن يفتح فصل دراسي في المدارس المختلطة لجنس دون الآخر، وهكذا فإنه في الوقت الذي لا يستبعد فيه مبدأ المساواة الجنسية والقانون الذي

يستبعد وجود فصول منفصلة فإن المطالبة العملية غالباً ما تجعل تحقيق ذلك صعباً إن لم يكن أحياناً مستحيلًا، كما أن أنصار المساواة الجنسية يؤيدون الاختلاط في ذات الوقت، ويوصف الرأي القائل بأن الفصول المستقلة قد تكون متساوية في ظل ظروف معينة بأنه يمثل سياسة تمييز تعليمية، وفي الواقع فإن المطالبة بتحقيق مساواة كاملة بين الجنسين في المدرسة والتعليم تؤدي إلى إنشاء مدارس مختلطة، وعليه فإن المساواة الجنسية تؤدي إلى الاختلاط.

وفي المدارس المختلطة يستمر اتجاه المطالبة بالاختلاط في الفصول، إذ ما الهدف من إنشاء مدارس مختلطة تعتمد بشكل واضح على مبدأ المساواة إذا ما فصل الجنسان في ذلك النوع من المدارس؟

لقد ساعدت نظرية المساواتية الاجتماعية التعليمية في القضاء على المدارس الثانوية الحديثة التي كان أغلبها غير مختلط، ولأسباب تعود في بعضها إلى عوامل إدارية وسياسية نفعية (مجردة من الأخلاق)، تم استبدال معظم تلك المدارس بمدارس شاملة مختلطة.

أما التغييرات في المدارس الإعدادية فكانت أقل، حيث معظم هذه المدارس مختلطاً على أي حال، وفي رياض الأطفال والمدارس الابتدائية انصب التركيز على اختلاط جنسي في

التعليم وعلى الاتجاه نحو إنشاء مدارس مختلطة تهدف إلى تقويض عملية عدم المساواة بين الجنسين.

وهناك الكثير من بين هذه التطورات مما يستحق التقدير ويحظى بالاحترام، وإذا ما نظرنا بنظرة معاصرة إلى العديد من افتراضات المدارس والمدرسين في الماضي غير القابلة للجدل حول تعليم البنات فإنها تعد مثيرة للضحك والسخط، ولا يتوجب على المرء أن يتقبل وجهة نظر المدافعين عن حقوق المرأة للتحقق من ذلك، فقد كانت تُعدُّ البنات لتدبير الأمور المنزلية وشغل وظائف محدودة النطاق، ومن بين المواد التي كانت تعد متناسبة وطبيعية المرأة بشكل عام التمريض والتدريس، ولا بد أن العديد من البنات النابغات كن يعتبرن الأنظمة التعليمية تلك خانقة، وأنها تجبرهن على التنازل عن مستواه لاسيما إذا ما قارنَّ وضعهن بوضع إخوانهن، والفرص الكبيرة المتاحة لهم بالرغم من عدم تفوقهم عليهن في درجة الذكاء، وقد برز من بين صفوف تلك النسوة من كن ينادين بمنح المرأة حق الاقتراع والمدافعات عن حقوق المرأة، لكن مهما ساعد مثل سوء التعليم ذاك في إذكاء روح الاستياء التي تفوح من كتابات المدافعين عن المرأة فإنه لا بد من دفع الثمن، (فحتى في تقرير موضوعي مثل كتاب إيلين بايرن سالف الذكر فإن القارئ من الرجال يشعر بالخطر حين يقرأ عن التمييز ضده وتنازله عن مستواه الوظيفي، والثمن هو

تمسك ومناداة قوية بمبدأ مساواة جنسية تفسر تفسيراً حرفياً (مؤدية، إذا ما كنت محقاً، إلى اختلاط تعليمي عالمي إلزامي)، إلا أن المساواة الجنسية الحرفية أو الاختلاط التعليمي العالمي لن يكون في صالح جميع النساء أو في صالح معظمهن.

فهل يرى المطالبون بالمساواة بين الجنسين حتمية تربية البنين والبنات دون الأخذ بعين الاعتبار جنس كل منهم؟ هذا ما تفترضه نشرة هيئة مساواة الفرص (EOC) ودليل ممارسة مساواة الفرص في التعليم، وتجدر الإشارة إلى أن الدليل يتسم بشيء من التحيز، فبالرغم من أن التركيز ينصب في الـ(DYPEO) على المساواة التامة بين الجنسين فإن الأمثلة الواردة فيه تشير إلى تركيز أكبر على فشل البنات في القيام بالنشاطات التقليدية التي يؤديها البنون وليس العكس، فالعديد من البنين قد يترفعون عن القيام بأعمال الحياكة أو التمرير، فهل تستلزم المطالبة بتحقيق مساواة تامة بين الجنسين من المدرسين ضمان التغلب على هذه المشكلة لدى تخرجهم من المدرسة؟.

وفي هذا المجال تشير دولامونت (١٩٨٠م) أو تشجب الجو الذي يعيش فيه الأطفال البريطانيون حيث يتربون في جو يسوده الفصل الجنسي وتردد فيه اسطوانة الجنس (ذكر أم أنثى)؟ (ص١٢)، ومهما حاولت المدرسة التأثير في حياة التلاميذ وتحسينها فإنه يبدو أن التحول في الهوية الجنسية

أقل الوسائل فائدة. وتصف دلامونت الوضع بأنه يمثل صدمة يعاني منها المدرسون الذين يرغبون في تغيير الطريقة التي تنظم بها المدارس الأدوار الجنسية للموظفين والتلاميذ (٨٢-١٩٨٠)، وقد لا تكون المدارس مناسبة كمؤسسات اجتماعية لتنفيذ أغراض المطالبين بالمساواة الجنسية والـ (EOC). ولعل الهوية الجنسية بالنسبة للفرد أهم من جوانب شخصيته الاجتماعية والعرقية والدينية، وقد تكون حقيقة الأمر مرتبطة بتلك الجوانب من هوية الفرد ارتباطاً وثيقاً، وقد يكون التحول المنظور للهوية الجنسية خدمة لمبدأ المساواة التامة بين الجنسين، غير مفيد وبغيض يمجّه الذوق السليم وترفضه الفطرة، ويعود هذا إلى أن ما يصفه المطالبون بالمساواة (بالاسطوانة الجنسية) إنما يصور المنهج الذي يتبعه معظم الآباء في تربية أبنائهم، ولا يحتاج أحدنا لأن يكون عالم نفس نمو ليدرك هذه الحقيقة، وإذا كان هذا هو المنهج الذي يعتبره الآباء مناسباً لتربية أبنائهم بموجبه، أفليس حرياً بالمدرسة أن تحترم رغباتهم؟ وإذا كانت المدارس تفتقر إلى الحكمة في معالجتها للهوية الدينية والعرقية للتلاميذ، فهل تتمتع بقدر أكبر من القوة من الناحيتين الأخلاقية والقانونية للتصدي لأية جهود حازمة تهدف إلى إعادة تشكيل الهوية الجنسية طبقاً لمبادئ «ترى الـ (EOC)» أنها ملائمة؟.

كذلك هل يمكن لمؤيدي المساواة الجنسية تجاهل أو استبعاد الحقيقة التي مفادها أن البنات مازلن يعتقدن أن الزواج والعمل المنزلي يمثلان جزءاً كبيراً من حياتهن المستقبلية. لقد لعبت هذه الحقيقة في الماضي -كما أسلفنا- دوراً رئيساً في تأييد وضع منهج دراسي يؤخذ فيه بعين الاعتبار الفروقات الجنسية بين التلاميذ، ولدينا اليوم بصفتنا تربويين بعض التحفظات، وندرك أن حجم الأسرة في الوقت الحاضر أصغر بكثير منه في الماضي، كما أن العديد من النساء يسعين للحصول على عمل أو يحصلن عليه قبل أن يبلغ أبنائهن سن الدراسة. كما أننا ندرك أنه قد يكون لدى البنات تصور متفائل لأبعد الحدود لما سيعود عليهن الزواج به لا سيما في يومنا هذا، حيث يلاحظ ارتفاع معدل الطلاق السريع لتجد الكثير من الفتيات المتزوجات وقد أصبحت إحداهن ربة بيت تعول أسرة بكل ما ينطوي عليه ذلك من مصاعب مالية وشخصية، ومع ذلك فإن قطاعاً كبيراً من البنات يصررن على رؤية مستقبلهن في الزواج والأمومة والعمل المنزلي، فهل يحق للمدرسة تجاهل ذلك كله؟.

إن النقاط التي وردت في هذا البحث لا تمثل مطالبة بتدريس غير مختلط تماماً، بل المطلوب هو معاملة البنت بوصفها بنتاً والولد بوصفه ولداً (أحياناً) ضمن فصل دراسي مختلط في المدارس الإعدادية والثانوية. كذلك فإنه لا بد من

السماح للبنين بحضور حصص الأعمال المنزلية. إلا أننا نرى أن التعليم المختلط قد يتناقض أحياناً مع مصلحة البنات، وقد لا يفسح المجال أمام مساواة الفرص للجنسين على نحو حقيقي، ولعل هذا ينطبق على وجه الخصوص في مرحلة المراهقة في المدارس الشاملة، فالبنون والبنات ينمون بمعدلات متفاوتة في أثناء مرحلة المراهقة من الناحيتين الجسدية والذهنية، يضاف إلى ذلك أن الجنسين يخضعان لتأثيرات اجتماعية متفاوتة على نحو ملحوظ خلال مرحلة المراهقة، ويلاحظ المراقب للحياة المدرسية إلى أي مدى يتشكل فيه التلاميذ على شكل جماعات مستقلة على أساس الجنس حتى نهاية حياتهم المدرسية الإلزامية، وتقع بعض الفجوات من قبل التلاميذ ذوي الجرأة أو الناضجين مبكراً من أجل إيقاع أحد أفراد المجموعة الأخرى، إلا أن عمليات الإيقاع هذه لا تمثل علاقة صداقة أصلية؛ بل تعد رمزاً للانتصار من قبل الجانب المغير.

وإذا ما طرحت هذه المميزات على مائدة البحث أمام المدارس المختلطة، فإنها تجيب عنها بأكثر من إجابة، ومنها أن عملية الفصل الجنسي تنبع من القاعدة بالقدر نفسه الذي تفرض فيه من علٍ. ويكمن الخطر في أن البنات قد يكن هن الخاسرات من ذلك بحيث لا يستفدن من التعليم المختلط الإلزامي سواء كان ذلك فكرياً أو اجتماعياً سوى النزر اليسير، فهناك بعض الأدلة التي تشير إلى أن البنات قد يكن عرضة

للإهمال نسبياً في الفصول المختلطة نظراً لانشغال المدرسين في تهدئة الطلاب المشاغبين، وقد تنصب بعض جوانب المنهج الدراسي لبعض المواد على تحصيل الذكور دون الإناث، وقد يحابى جنس دون غيره لدى اختيار الكتب الدراسية المقررة، ومما يزيد الأزمة تفاقمًا تعيين الرجال في المناصب الرفيعة بمن فيهم رؤساء الأقسام في أغلب الأحيان، وحتى لو لم يصرح أولئك المسؤولون من الرجال بتعصبهم لجنسهم؛ فإن قراراتهم المتعلقة بالحياة المدرسية كالمناهج الدراسي قد تتأثر بتوجهاتهم ونظرتهم إلى الميادين المختلفة وموضوعاتها.

ويعترف دعاة المساواة الجنسية بذلك كله، كما أنه يشكل فحوى انتقاداتهم للنظام المدرسي في واقع الأمر، ومع ذلك فإنهم يتهربون من الحقيقة الجلية التي تلخص في أن حق العديد من الطالبات يهضم في المدارس والفصول المختلطة لمجرد كونها مختلطة، وإذا كانت البنت تتعلم على نحو أفضل وتشعر بسعادة أكبر في المدارس والفصول غير المختلطة فإنه يتم التضحية بالمصالح الحقيقية لمثل تلك البنات مقابل شعارات فارغة تطالب بالمساواة التامة بين الجنسين في التعليم دون النظر إلى الفروقات الجنسية بينهما، وقد يعد التصريح بما يخالف هذا الرأي علناً ضرباً من الهرطقة أو قد يعتبر بدعة. إلا أن ما يقترحه الباحث هنا يتلخص في أن البنين والبنات قد يستفيدون على نحو أفضل بعيداً عن الاختلاط وبمراعاتنا لمصالحهم بصفتهم رجال الغد ونساؤه.

